الحركات الإسلامية وموقفها من التعددية السياسية؛ دراسة تأصيلية مفاهيمية

Islamic movements and its position from political pluralism Conceptual conceptualization study

د. زيتوني محمد؛ أستاذ محاضر قسم (ب)،
معهد العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية،
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر.

تاريخ الإيداع: 2018/02/15 - تاريخ المراجعة: 2018/05/11

ملخص:

إن تناول الحركات الإسلامية كحركات اجتماعية وسياسية يجنب الباحث مزالق التعميم والأحكام المسبقة وأوجه الغموض التي اتسمت بها دراسات شتى صدرت عن ظاهرة الإحياء الإسلامي، كما أنه قد عكست بعض الدراسات الغربية نظرة تجزيئية للإسلام وطرحت معان مختلفة للمفهوم الواحد، وركزت على مجموعة من المفاهيم ذات الدلالات السلبية، خاصة الربط بين الإسلام والعنف. هذا فضلا عن الترويج لمفهوم الأصولية الإسلامية الذي شاع وسبب جدلا واسعا ولكن دراسة الحركات الإسلامية كحركات اجتماعية وسياسية تركز على كونها قوى سياسية في المجتمع لها أهدافها وخصائصها المتميزة وإستراتيجيتها وتتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة، شأنها في ذلك شأن أية قوى سياسية أخرى، وما صفة" الإسلامية" في هذه الحالة سوى تعبير عن الإطار الفكري الذي تنطلق منه هذه الحركات فهي في حقيقة الأمر حركات اجتماعية وسياسية في مجتمعات إسلامية.

الكلمات المفتاحية:

الحركة الإسلامية، التعددية السياسية، قطاعات الحركة الإسلامية، الخطاب الإسلامي، التيارات الإسلامية.

Summary

The study of Islamic movements as social and political movements avoids the researcher's shortcomings in the generalizations, prejudices and ambiguities that characterized the various studies issued by the phenomenon of Islamic revival.

He also reflected some Western studies as a partial view of Islam and presented different meanings of the same concept, and focused on a set of concepts with negative connotations, Especially the link between Islam and violence.

This is in addition to the promotion of the concept of Islamic fundamentalism, which has become widespread and controversial, but the study of the Islamic movements as social and political movements that focus on being political forces in society have their objectives and distinctive characteristics and strategy and are influenced by the prevailing economic, social, political and intellectual conditions, like any other political forces, "Islamic" in this case only an expression of the intellectual framework from which these movements are in fact are social and political movements in Islamic societies.

Keywords:

Islamic Movement, Political Pluralism, Islamic Movement Sectors, Islamic discourse, Islamic current.

مقدمة:

برزت مع موجة التحول الديمقراطي الثالثة قوى دينية توجه خطاب ثلاثي الأبعاد، خطاباً للمجتمع الدولي يحرص على أن ليس هناك ما يمنع دخول الحركة الإسلامية العملية السياسية، وأن الإسلامية لا تمنع أو تعيق الممارسة الديمقراطية، وخطاب للشعوب والجماهير

المتسمة بالحالة التدينية تطرح فكرة أن الإسلام مستهدف على المستوى الدولي والداخلي من قواه المختلفة، وخطاب للسلطة والنظام السياسي في إطار فشل خطها وخططها بما تمثله من حالة علمانية، وحالة تتمثل في فقر الإنجاز، يحيط بهذا الخطاب قوى سياسية أصابها الهزال الذي أصاب الأنظمة، وقوى فكرية لا تزال منشغلة بإشعال الحروب الأهلية والفكرية والحالة السجالية.

هل يمكن تقديم إطار نظري تصوري جامع لمختلف التيارات والحركات الإسلامية؟ وإلى أي مدى يمكن للتعددية السياسية كمفهوم مرتبطة بالديمقراطية المشاركتية من تمييز وتصنيف الحركة الإسلامية السياسية وغير السياسية؟.

وسنعالج هذه الإشكالية وفق الخطة التالية: التأصيل المفهومي للحركة الإسلامية" الظاهرة الإسلامية" (محور أول)، استراتيجيات ومواقف قطاعات الظاهرة الإسلامية من التعددية السياسية (محور ثاني).

المحور الأول

التأصيل المفهومي للحركة الإسلامية" الظاهرة الإسلامية"

من الأهمية بمكان أن نؤكد على أن إدراك الشيء فرع من تصوره، هذا الإدراك لا يمكن أن تتحقق كامل فاعلياته إلا من خلال التعريفات والتعرف على الحالة المفاهيمية التي ترتبط بما يعرف بالظاهرة الإسلامية[1].

هذه التعريفات تتجه إلى ثلاثة أنواع من المفاهيم تطلق على الظاهرة؛ بعضها يتعلق بوصف المادة الأساسية لهذه الظاهرة فيسميها أحيانا اتجاهات أو تيارا أو حركات ويحاول من خلال كل ذلك أن يقدم رؤية تفرق بين هذه الاستخدامات المختلفة، وإذا كان الاختلاف ضمن هذا الاتجاه الذي يحاول تسكين هذه الظاهرة الإسلامية في اسم بعينه أو في نشاط مخصوص إنما يشكل أمثل هذه المناطق اختلافا فإن الاتجاه الثاني يتعلق بالوصف بما يسمى" بالإسلامية " وعلى الرغم من اتفاق البعض على ذلك الوصف الذي يستخدم مرتبطا بالتيارات أو بالتوجهات أو بالنشاطات أو بالحركات أو بالتنظيمات، فإن هذا الوصف مختلف عليه في تضميناته ومضمونه يؤكد على ذلك المعنى الذي يتعلق بأن مجمل هذه التوجهات المختلفة داخل خريطة هذه الظاهرة لا يخلو من تنازعات، ذلك التنازع حول هذه الصفة والاستئثار بها في الفهم والتأويل.

أضف إلى ذلك هذا أن هذه الصفة لا تزال تجد غبشا أضفته استخدامات الكتابات الأجنبيه في هذا المقام Islamic & Muslim – Moslem & Islamist، على الرغم مما تبدو في ظاهرها أنها تمييزات بين صفات متعددة إلا أنها في حقيقة الأمر لعبت دورا سلبيا لا يمكن إنكاره خاصة أن تضمينات هذه التمييزات قد وجدت لدى بعض عناصر هذه الظاهرة الإسلامية هوى في

[1]. سيف الدين عبد الفتاح: كيفية صعود التيارات الإسلامية في البلدان العربية، رؤية تأصيلية من انقلاب العسكر إلى انحصار المعسكر، ورقة مقدمة إلى أشغال الدورة الثالثة للمجلس السياسي لحركة مجتمع السلم(28-27 مارس 2007). ص. 2.

الاستئثار لصفة" الإسلامية " والتفرقة بين الإسلام والمسلم، وبدا للكثيرين يتحدثون عن تلك التيارات المختلفة التي تتبنى مرجعية إسلامية في هذا المقام ومدى تمثيل هذه التيارات للظاهرة الإسلامية بكاملها أو لبعض عناصرها.

والاتجاه الثالث، الذي يحاول التعامل مع هذه الظاهرة من خلال مفاهيم متعددة تتضارب في بعض الأحوال ليس فقط في مرادها ولكن في أهدافها فتحاول بعض هذه المفاهيم أن تضم الظاهرة الإسلامية في محاوله لمد أوصاف جزئية على كامل الظاهرة الإسلامية، فضلا عن استخدام كلمات ومفاهيم محملة سلبيا في سياقاتها الحضارية وإطلاقها على ظواهر في سياقات وأنماط مجتمعية مختلفة.

يبدو هذا في كلمة مثل" الأصولية " وكلمه مثل" الراديكالية الإسلامية " وكلمات مثل" التيارات العنيفة" أو" التيارات المتطرفة" بينما في مقابل ذلك سنجد ضمن هذه الخريطة اختيار من الجانب الآخر لجملة من الكلمات التقريظية لوصف هذه الظاهرة من مثل" الصحوة الإسلامية" ،" اليقظة الإسلامية "، " التجديد الإسلامي"،" البعث الإسلامي" وغير ذلك من الكلمات ماهو في حكمها.

ضمن هذه الخريطة التي يمكن أن نراها لهذه التوجهات في عمليه التعريف سنلحظ بعض أمور تتعلق بمسألة التنازع حول هذه الظاهرة وفى إرهاصاتها ومدى سلبيتها وايجابيتها واللغة التحذيرية التي قد تترافق أو تستحق التوقف العلمي والفحص البحثي والأمر كذلك قد تختلط فيه الأمور حين الحديث عن علاقة هذه التيارات بمفاهيم أخرى تهم في تشكيل المواقف حيال مساراتها المختلفة ، ومن أهم تلك المفاهيم ونحن بصدد هذا التحليل لهذا الصعود هما مفهوم " الديمقراطية " والعلاقة بين الديني والسياسي[1].

الظاهرة الإسلامية ضمن سياقاتها وأهم السمات التي تتسم بها، تعبر بدورها عن ضرورة تتبع الظاهرة الإسلامية وعالم المفاهيم المرتبط بها، ذلك أن هذه الظاهرة تعاني بحق من أزمة تتعلق بالمفاهيم التي ترتبط بها.

الظاهرة أطلقت عليها مفاهيم متعددة، وليس كل الحركات الإسلامية تنطبق عليها هذه الأسماء، بل إن تعدد تيارات الظاهرة الإسلامية وفق رؤاها الفكرية هو الذي جعل هذا المفهوم يحظى بكل هذه التسميات: الأصولية، ظاهرة الإحياء الإسلامي، والتجديد الديني، واليقظة الإسلامية، والصحوة الإسلامية، والإسلام المسلح، والإسلام المناضل، والإسلام السياسي، والحركات الإسلامية، والحركات الإسلامية المسلحة، والحركات الإسلامية والتطرق الإسلامي، والغضب الإسلامي، والراديكالية الإسلامية...الخ، كم هائل من المفاهيم أقرب ما يكون إلى الفوضى، هذه الفوضى المفاهيمية كانت من أهم التأثيرات السلبية على دراسة الظاهرة الإسلامية في توجهاتها المنهجية وتنبيهاتها التعميمية وصارت هذه الدراسات أقرب ما تكون إلى الدراسة العشوائية منها إلى الدراسة العلمية والمنهجية.

إن التعامل مع عالم المفاهيم بالجملة في حقل العلوم السياسية لا يزال يعاني من جملة الأزمات، ويعبر مفهوم الظاهرة الإسلامية والمفاهيم التابعة لها عن حالة دراسية نموذجية "لأزمة عالم المفاهيم..."[2].

[1]. المرجع نفسه، ص. 3.

[2]. المرجع نفسه، ص. 4.

وتتراوح هذه الأزمات ما بين أزمة الوضع في أصل بنية المفهوم وتكويناته المختلفة وذاكرته التاريخية ، المفهوم من خلال الوضع قد يعبر عن جملة من التحيزات الأساسية حينما يطلق على ظاهرة بعينها، كما تمتد أزمة هذه المفاهيم إلى أزمة الحمل أي حمل المفهوم و إدراكاته المختلفة، انتقالات المفهوم من إطار ونمط حضاري أو من نسق ديني إلى آخر تشوبها كثير من الصعوبة ضمن عملية كبرى من صناعة الصورة والإدراك.

إنها جملة من العمليات وبفعل طغيان الأيديولوجي والتسييسي، وبفعل المواقف المسبقة، والذاكرة السلبية والمخزون التاريخي، أسهمت في سوء الإدراك المؤدي إلى سوء الفهم والتفسير.

وأزمة الترجمة التي تتحرك ضمن عناصر مفاهيم وترجمات تؤكد طغيان السياسي وتزكي عناصر التناول الأيديولوجي دون أدنى محاولة لضبط منظومة المفاهيم المتعلقة بالظاهرة الإسلامية.

وتتوج هذه الأزمات بأزمة الاستعمال لتعبر عن تفاعل جملة الأزمات في الوضع والحمل والإدراك والترجمة، فوضى الاستعمال الناتج عن التعدد المفاهيمي وتعدد الاستخدامات، ودورانها حول مفاهيم الاتهام للظاهرة الإسلامية والمخزون السلبي للمفاهيم، وتحريك المفاهيم صوب أجندة بحثية تتحدد وفق تلك المسارات السلبية لعالم المفاهيم، وبدا في الاستعمال أن مفهوم الأصولية ذاته قد تحرك نحو" العملقة" فبدأ يتحول من مجرد مفهوم مجرد إلى نموذج إرشادي على حد فهم فكرة النموذج لدى توماس كون[1].

أولا: الدلالات الاصطلاحية وتاريخ الظهور للظاهرة الإسلامية

يواجه الباحث في الظاهرة الإسلامية بإشكاليات منهجية ومفهومية ونظرية عديدة يبرز بعضها مبكرا وذلك بسبب تعقيداتها ومعاصرتها أيضا، ويأتي من تعقيداتها ادعاؤها أنه لا يكون أي جانب في الحياة البشرية يقع خارج سلطتها.

من البداية نجد أنفسنا مطالبين بتحديد اسم الظاهرة، فهناك جدل وخلاف حول التسمية ذاتها، فالاسم أو المصطلح الذي يصف الظاهرة هو حقيقة تاريخ التسمية، فأية تسمية تحمل إيحاءات أبعد من المعنى الحرفي ولا تتوقف عند المعنى الاصطلاحي وهي ليست تعريفا محايدا إذ لا تخلو من انحياز ذي طابع أيديولوجي أو نتائج صراع فكري ما، من ناحية أخرى، يفضل المنتمون إلى ظاهرة الإسلام السياسي تسميات بعينها ويرفضون أخرى باعتبارها سلبية قدحية أو مغرضة من دون مناقشة مضمونها أحيانا والاكتفاء برمزية هذه التسمية – سلبا أو إيجابا- وهكذا صارت التسمية جزءا من صراع أكبر يتخطى المجال المعرفي والعلمي[2]. لذلك يختلف الأمر كثيرا بحسب الاسم الذي يتم تحديده لظاهرة الإسلام السياسي هل هي الأصولية الإسلامية أم الحركة الإسلامية، أم الإسلاموية أم الصحوة الإسلامية أم التجديد الديني أم الإصلاح الديني، أم السلفية، وغيرها من التسميات.

[1] . المرجع نفسه، ص. 5.

[2]. حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 1996)، ص ص. 22- 24.

إن الحركات الإسلامية التي ينظر إليها على أنها حركة واحدة، هي في حقيقة الأمر عدة حركات تتنوع وتختلف نظريا وعمليا في أمور جوهرية عدة، لكن الحركات التي تتناولها الدراسة هي الحركات التي لها برامج سياسية، فهناك حركات إسلامية كثيرة لا تضع الهدف السياسي ضمن أهدافها، مثل الحركة الصوفية والتي رغم كونها حركات إسلامية وتمثل جزءا من الصحوة الإسلامية فإنها لا تقحم نفسها في الأمور السياسية باستثناء الحركات الصوفية في إفريقيا[1]

رغم أن الإسلاميين ليسوا فئة واحدة أو مجموعة موحدة تحمل فكرا واحدا وبرنامجا واحدا، إنما هم جميعا ينتمون إلى فكر الأمة وإطارها الحضاري الثقافي الذي يشكل المرجعية المتفق عليها وإن اختلفت وجهات النظر ومناهج العمل. لقد تم تداول تسميات عديدة لوصف الظاهرة الإسلامية في الفترة الممتدة من القرن العشرين وحتى اليوم، وبالتحديد بعد الأحداث التي عاشها المسلمون منذ الاحتكاك والصدام مع الغرب الرأسمالي الذي جاء إلى المنطقة غازيا، ويشمل هذا التاريخ على حملة نابليون 1798م، وعلى حركات الوهابية في الجزيرة العربية 1740م-1817م، والسنوسية 1859م، والمهدية في السودان 1885م، والأمير عبد القادر الجزائري 1830م كأحد الأعلام والروافد التي تستقي الحركة الإسلامية منها خبرتها في التأسيس، يضاف إلى ذلك تحديات مثل سقوط الخلافة الإسلامية 1924م وأثر ذلك في نمو الظاهرة، مثل نشوء حركة الإخوان المسلمين المصرية الأب الشرعي لأغلب الحركات الإسلامية المعاصرة"[2].

ومنذ تصاعد ظاهرة الصحوة الإسلامية في بداية السبعينيات، ومع اندلاع الثورة الإيرانية سنة 1979م، وقضية الجهاد الأفغاني، وامتدادها في دول الخليج والمغرب العربي، وحتى في الدول الغربية نفسها، عرفت الظاهرة الإسلامية نموا وانتشارا هاما على مستوى الفكر والممارسة[3].

إذا الإسلاموية جزء من تكوين المجتمع العربي والإسلامي وهم يعبرون عن حالة الأمة ويمثلون إفراز الأمة الثقافي والحضاري والفكري ووجودهم في مجتمعهم ليس طارئا ولا مفاجئا، وينبغي أن لا ينظر إليهم أنهم ظاهرة عابرة أو مشكلة وافدة تدعو مختلف الأطراف للدراسة والبحث والمعالجة "[4]. إن تطور الحركات والتيارات الإسلامية من جانب يقابله تطور طريقة دراستها ومعرفتها، قد يكونان وراء التحليلات والاستنتاجات المتغيرة، كذلك وراء التسميات الكثيرة، كل هذا لا يمنع الوصول إلى قدر من التعميم، أي تجميع المتشابهات والمتواترات في مكونات الظاهرة بقصد الوصول إلى نظرية عامة. وكلمة الأصولية مصطلح معاصر نسبيا– حتى عند الغرب – غير أن الجانب الذي يعنينا هو إقحام هذا المصطلح على الإسلام والجماعات الإسلامية المعاصرة والأصولية عند روجيه غارودي أنها تتميز بمجموعة من الخصائص مثل عدم الحوار والإصرار على الرأي وتتمثل أساسا في التكنوقراطية، والستالينية، والمسيحية، واليهودية[5]"، ولذا يفضل استخدام مصطلح

[1]. مايكل كولتردون، "أين تقف الحركات الإسلامية اليوم؟"في أحمد يوسف(محرر)، مستقبل الإسلام السياسي وجهات نظر أمريكية(المغرب: المركز الثقافي العربي،ط. 1، 2001)، ص.53.

[2]. حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص.24

[3] . عبد الرزاق مقري،" واقع الحركة الإسلامية في آخر هذا القرن...ما العمل؟،"البصيرة، ع.1(جانفي1997)، ص. 1.

[4] . رحيل غرايبة، مرجع سابق، ص. 27.

[5] . علي عبد الحليم محمود، التربية السياسية(القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية،2001)، ص ص. 68، 69.

إسلاميين على مصطلح أصوليين من باب الحذر المعرفي الضروري، على الرغم من استمرار استعمال مصطلحي الأصوليين والأصولية اللذان يرجع تاريخهما وأصلهما إلى المسيحي – البروتستانتي[1].

وقد نشأ مصطلح الإسلاميين في عمل من القرن العاشر بعنوان" مقالات الإسلاميين لأبي حسن الأشعري" . وتتميز الحركة الأصولية عن الحركة الإسلامية فيما يلي:

التفسير الأحادي للنصوص الإسلامية من أحاديث وآيات، وهي في هذه مشابهة لبعض فرق اليهود والنصارى .

معظم أتباع الحركات الأصولية المتطرفة هم من المهمشين اجتماعيا ولا يملكون القدرة على التكيف مع الواقع ويحاولون إخضاع الواقع لهم، مما يجعلهم يصطدمون بالقوانين الطبيعية والاجتماعية. استعمال القوة في التغيير مهما كانت طبيعة هذا التغيير. أما الحركة الإسلامية" باستثناء بعض الحركات الإسلامية خاصة الجهادية منها" فهي تختلف كل الاختلاف عن الحركات الأصولية باعتبارها تقدم فكرا أو سلوكا معينا تحاول توجيه المجتمع نحوه، ويلاحظ في عملها- رغم بعض الهفوات- أنها تنمو نموا طبيعيا، هذا النمو الطبيعي يساعدها في التكيف مع الظروف الاجتماعي، كما تجد التنوع الواضح بين أتباعها من المهمشين إلى الميسورين، لكن الميزة الرئيسية للحركة الإسلامية- والتي تختلف بها عن الحركات الأصولية- هي أن الأولى تصيغ أتباعها بنمطها أما الثانية فإنها تصاغ بنمط أتباعها مما يولد التناقض لديها، ومما يدحض الرأي القائل بأن الأصولية خرجت من تحت غطاء الحركة الإسلامية مما يدل على وجود أزمة داخلية، فإن هذه نظرة جزئية لأن الحركة الإسلامية ترفض جسماً غريباً عنها ولو كان إسلاميا[2].

لقد أصبحت الحركات الدينية الأصولية في الإسلام واليهودية والمسيحية ظاهرة عالمية، إلا أن الإسلام فقط هو المتهم دون النظر إلى تنوع الفكر حوله، وإلى افتراق حتى الإسلاميين بين متشدد ومعتدل، والسبب في هذا أن جميع المسلمين ومنهم الإسلاميين، يتوافقون على الإطار العام للإسلام ومبادئه مما يفضي إلى خلط كبير بين الإسلاميين المعتدلين والإسلاميين المتشددين، وما بين الإسلاميين وغيرهم من المسلمين، فجل المسلمين يؤمنون بحاكمية الله بصورة من الصور، إلا أن هذا لا يجعل كل المسلمين إسلاميين بالضرورة[3].

ثانياً: تعريف الحركة الإسلامية

إن حركة الإسلام السياسي تعطي دلالات غير معبرة بدقة عن حقيقة فكر هذا التيار وعمله وتعددية فصائله، وتتعد التعريفات بتعدد الرؤى والتوجهات والمدارس، لذا سنستخدم مصطلح الحركات السياسية الإسلامية والتي تعني:

[1] . ماجدة صالح،" الحركات الأصولية الإسلامية في أوربا، في علي الدين هلال ومحمود إسماعيل(محرران)، اتجاهات حديثة في علم السياسة(القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999)، ص. 293.

[2] . محمد منير،" بين الحركة الإسلامية والحركة الأصولية،" النبأ، ع 95، مارس 1993

[3] . أحمد الموصللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.2، 2005)، ص.115.

" الحركات التي قبلت الدخول أو الاشتراك في ساحة العمل السياسي القانوني منطلق القبول بقواعده والانتقال من مرحلة التفاعلات الفكرية والنظرية إلى ممارسات عملية يمكن التعامل معها بالرصد والتحليل مثل دخول الانتخابات والتمثيل والمشاركة في الحكومة ..."[1]

ويعرفها الدكتور يوسف القرضاوي :" بأنها ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة للإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة...كل الحياة."[2]. وبهذا يلقي الدكتور القرضاوي المسؤولية على كل الأفراد، والمسؤولية عن الدعوة إلى الله في مختلف المجالات، كل حسب طريقته وتخصصه، ولكنه يشترط أن يكون العمل منظما عن طريق المؤسسة، وهنا يبدو أن الدكتور يوسف القرضاوي يشير إلى أهمية إخراج العمل السياسي من مجرد التنظير إلى منافسة باقي المؤسسات الموجودة في المجتمع، وهي السمة التي تطبع الحياة المعاصرة، كما ذكر بضرورة وجود قيادة لتوجيه المجتمع" القاعدة" في مختلف المجالات، وذلك لشمولية الحركية الإسلامية النابع من شمولية الإسلام. "في حين يرى عبد الوهاب الأفندي:" أن مصطلح الحركات الإسلامية يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة وتنادي إلى تطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة، وهي تسمية أطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها"[3]

ويعرفها الباحث الجزائري هواري عدي بأنها :" حركة سياسية تهدف لإقامة الدولة الإسلامية، وتبني سياستها الإدارية على العمل من أجل الخير العام، وخطابها يوفر معلومات حول الفئات الاجتماعية، وتستمد شرعيتها من النص القرآني"[4]. المقصود بالحركة الإسلامية عموما وفي أي قطر كان، هي أنها" تجمع أفراد مسلمين في هيأة لها نظام خاص بها، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعائره ونظمه وقوانينه ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق تعاليم الإسلام في حياتهم اليومية وبعبارة أخرى الحركة الإسلامية هي مسيرة لجماعة من المسلمين، مثلهم الأعلى شرعة الإسلام، وهو القوة الدافعة للحركة أو الحافز لها."[5]

وتصنف الحركات الإسلامية السياسية عادة ضمن جماعات المصالح غير الترابطية "Non-associationnel "، وهي جماعات يشترك أفرادها في سمة أو أكثر تربطهم رابطة مشتركة مثل الطبقة الاجتماعية أو العرق أو الدين أو اللغة أو السن أو الإقليم، إلا أن هذا التصنيف يكذبه الواقع فسرعان ما تحولت الحركة الإسلامية إلى جماعات ترابطية أو مؤسسية – في حالة خروجها من العمل السري إلى مرحلة العمل القائم على المؤسسة والمعترف به ضمن قواعد اللعبة السياسية – وذلك بتطوير قدراتها التنظيمية بما يمكنها من تحقيق أهدافها بنجاح[6].

---

[1] . هشام جعفر وأحمد عبد الله،" حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط،" في حسن الترابي(وآخرون)، الإسلاميون والمسألة السياسية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1،2003)،ص ص.248، 249.

[2] . يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة(الجزائر: دار رحاب، ط. 1،1990)،ص.9.

[3] . عبد الوهاب الأفندي (وآخرون)، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2002) ، ص10.

[4] . Houari addi , "Dynamique et contradiction du system politique algérien", Dans Revue Algérienne des science juridique économique et politique , N°02,1989,p.

[5] . محمود أبو السعود، "مشكلة المدلولات والقيادات" في حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق ، ص.31.

[6] . جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق(القاهرة: مكتبة 6 أكتوبر) ص ص.85-91.

إن الحركات السياسية الإسلامية ليست كيانا واحدا ومتجانسا، فهي كيانات تنظيمية تختلف في برامجها ومناهجها ووسائلها ومراجعها العقائدية والفكرية، وفي أساليب قراءتها وفهمها للنص القرآني، كما تتباين في الحجم والأهمية من قطر لآخر ومن تجربة لأخرى، لكن اختلافها لا يمنع من التقائها حول أرضية واحدة على هشاشتها، وما يميز هذه الحركات هو إلحاحها على اعتبار الإسلام – منهج حياة– وكذا التركيز على الجوانب السلوكية والأخلاقية للأفراد والمجتمعات"[1].

فالحركات الإسلامية هي محاولة تثبيت التجربة الدينية في هذا العالم من خلال أشكال رمزية وتنظيمات اجتماعية. يقول جاك بيرك:" الإسلاميون هم الذين يشددون على قدرة الإسلام على إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الحياة اليومية وقدرته على بناء دولة ومؤسسات، وهؤلاء لا يقفون عند الطبيعة الدينية للإسلام، والإسلامي، بعمومية، هو الملتزم بحقيقة الظاهرة، الإسلامي هو أي شخص يعتقد أن القرآن والحديث يحويان المبادئ الهامة للحكم والمجتمع الإسلاميين، ويحاول تطبيق هذه المبادئ بطريقة ما ".

يغطي هذا التعريف طيفا واسعا يتضمن الراديكاليين والمعتدلين، والعنيفين والمسالمين، والتقليديين والحديثين، والديمقراطيين والمعادين للديمقراطية، يتضمن هذا الطيف على أحد طرفيه أسامة بن لادن والقاعدة، أما الطرف الآخر فيقف حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا."[2]

ثالثاً: قطاعات الظاهرة الإسلامية

تنقسم الظاهرة الإسلامية إلى فئتين رئيسيتين هما: التيارات الإسلامية أو الفكر الإسلامي والحركة أو الحركات الإسلامية، ثم تأتي بعد ذلك تفريعات وانقسامات ومجموعات داخل الفكر أو الحركة الإسلاميين، ولا تخلو الكتابات عن الظاهرة الإسلامية من تصنيفات كبرى تتضمن عناصر عديدة متباينة ، مثل الانبعاث أو الإحياء الديني "Revivalisme"، أو الإصلاح "Réformisme"، أو الجذرية الدينية Religieuse " Radicalisme"، وهذه التسميات يمكن أن يطلق عليها تسميات الأصولية الإسلامية أو الإسلام السياسي، ومع ذلك لا نبعد عن الحقيقة فهذه كلها روافد وإضافات ساهمت في تكوين الظاهرة الإسلامية الحالية، سواء الحركات أو التيارات الإسلامية التي كثيرا ما تحاول تجذير نفسها من تاريخ البعث والإصلاح الإسلاميين باعتبار فكرة التجديد أو الإصلاح المستمرة في الدين الإسلامي تكاد تكون قانونا تاريخيا، أو على الأقل قاعدة دورية تتكرر في فترات معينة "[3].

بما أن مصطلح الإسلاميين يشير لذاته، فإنه يبرز الحركات الإسلامية بطريقتين: الأولى، بتميزها عن كل الملتزمين بالإسلام –كل الإسلاميين مسلمون لكن العكس ليس صحيحا. الثانية، بتميزها عن المعتقدات والأيديولوجيات الأخرى، فالإسلام مدرسة فكرية بالنسبة إلى الإسلاميين، وتفيد فكرة أيكلمان Eickelmen و" جيمس بسكاتوري" James piscatori عن التوضع في تحديد مصطلح

[1] . مايكل كولتردون ، مرجع سابق، ص56.

[2] . غراهام فولر،" الإسلاميون في العالم العربي: الرقص حول الديمقراطية، 25 ماي 2005، ص. 10، على الرابط:
www.the Tharwa Project .net

[3] . حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص.24.

إسلاميين، ويفهم التوضع لديهما كعملية يسعى المسلمون من خلالها إلى الإجابة عن أسئلة موضوعية، وأهميته في الحياة وفائدته في توجيه حياتهم."[1]

هذه الأسئلة تمثل استفهامات حديثة تصبغ بشكل متزايد خطاب المسلمين وممارساتهم في كل الطبقات الاجتماعية، وأنه من خلال التنوع يصبح الدين نظاما متكيفا ذاتيا يستطيع المؤمنون به وصف أنفسهم وتصوير خصائصها وتميزها عن النظم الإيمانية الأخرى.

وانطلاقا من هنا ينجحان في تقديم تعريف أكثر اكتمالا لمصطلح إسلاميين: المسلمون الذين توضع وعيهم والملتزمون بتطبيق رؤيتهم للإسلام كتصحيح للممارسات غير الإسلامية الراهنة، وينطوي هذا الالتزام على مقياس معين للاحتجاج يظهر بعدة طرق مقابل الوضع السياسي والاجتماعي الراهن والمؤسسات، ويستخدم الناشطون المسلمون مصطلح إسلاميين، حيث يعني ضمنا بالنسبة إليهم مسلمين ذي دوافع أيديولوجية.

والظاهرة الإسلامية، في عمومها، لها أربعة قطاعات يقدمها الدكتور محمد عمارة وهي[*]:

- القطاع الأول: الجمهور الذي انعطف في البلاد الإسلامية نحو الالتزام الإسلامي، وهو أكبر قطاعات الظاهرة الإسلامية.
- القطاع الثاني: قطاع المشتغلين بالفكر غير المنتظمين في جماعات.
- القطاع الثالث: يضم الحركات الإسلامية الكبرى، كالإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية بالضد.....إلخ.
- القطاع الرابع: الذي يتم التركيز عليه، وهو القطاع الشبابي الغاضب الرافض، وتمثل الحركات الراديكالية مثل الجماعة الإسلامية وجماعات الجهاد، وتتركز في الطبقات الفقيرة والشباب المحبط من أصحاب التعليم المحدود.

ويقدم الدكتور حسن الترابي أربع مراحل للحركة الإسلامية:

- مرحلة الدعوة: حين يكون البعث الإسلامي محض "تيار" من مهامه المميزة حينئذ نشر الدعوة، مجادلة المنكرين ورد الشبهات.
- المرحلة الثانية: يتجسد التيار في جماعة منظمة، ومن مهامها عندئذ بعد الدعوة البناء الجماعي.
- المرحلة الثالثة: حين تستوي الجماعة فتصبح "حركة" فاعلة في المجتمع، وحينئذ تبرز لها أولويات إصلاحية وسياسية.
- مرحلة التكوين والاستخلاف: حين تتولى الحركة "قيادة" المجتمع وتنتصب في مواقع السلطان"[2].

رابعاً: المزايا المشتركة للإسلامية كنزعة سياسية

[1] . العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2007 ص.118.

[*] وهناك تصور آخر للظاهرة الإسلامية: التيار الثوري والتيار الإصلاحي، والتيار التنويري ، المشتغلين بالفكر، والتيار الرسمي أو الحكومي أو شبه الرسمي- وزارة الشؤون الدينية والجمعيات الدينية والطرق الصوفية.

[2] . حسن الترابي، الحركة الإسلامية في السودان : التطور والكسب والمنهج (الدار البيضاء: ط.2، 1991)، 250.

تعتبر إشكالية الطرح السياسي للإسلام موضوعا شائكا ومعقدا، لما فيه من مخاطر ومزالق كثيرة، لأنه يتعرض للبنية الفكرية للحركات الإسلامية المعاصر فلفظة السياسة كانت تعني هذا الواسع الذي يشمل التهذيب والتربية والإصلاح، ومن ثم لم تكن السياسة هي الدولة، وإنما كانت السياسة هي الفعل الاجتماعي أكثر من كونها الدولة، وقد أدت هذه العقلية الواحدية الحدية الطرفية إلى فكرة الثنائيات المتناقضة، فإما دين أو دولة، وإما أصالة أو معاصرة، وإما حداثة أو تقليدية، وإما سلفية أو صوفية ...، فهناك ثنائيات لا نهاية لها على الرغم من أن واقع الحياة ليس كذلك، بل هو كل متصل، فاليوم نعيش في دول تربط الإنسان في جميع أعضاء جسده بخيوط تتعلق بها في النهاية بشكل أو آخر، فلا يأكل إلا بالجمعية التعاونية ولا يشرب إلا بالتموين، ولا يفكر ولا يتعلم ولا يتطبب ولا أي شيء آخر إلا عن طريق الدولة.

إذا أردنا أن نفهم المجتمع فلابد أن ندرس تاريخا ثالثا هو تاريخ المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في الإسلام، وكيف كان يدار المجتمع اقتصاديا واجتماعيا؟[1]. ويمكن أن نقدم أرضية تلتقي فيها قطاعات العمل السياسي أو على الأقل في بعضها:

1- يميل الإسلاميون إلى التشديد على مناسبة الإسلام والنصوص الإسلامية ووجهات نظرهم الدنيوية الأخرى لا إلى تفسير رؤية عالمية بديلة للمسلمين وغير المسلمين فحسب، وإنما أيضا إلى تطوير إطار كلي ومنسجم لفهم الأبعاد المادية والروحية للوجود الإنساني، وهندسة الرؤى والأعمال من أجل الصواب السياسي والاجتماعي والاقتصادي .
2- يميل الإسلاميون إلى التشديد على النهج الأخلاقي لنظام الحكم السياسي والمجتمع والاقتصاد[2]
3- رفض تخصيص الدين وعلمنة المعرفة والحياة والنسبية الأخلاقية .
4- الاهتمام بالتربية واستخدام المجالات الرسمية وغير الرسمية مثل المدارس والمساجد والأندية وأجهزة الإعلام[3].
5- عند تحول الحركات الإسلامية إلى السياسة كفعل وكممارسة ، يمكن النظر إلى تلك التغيرات على محاور مختلفة مثل أولويات الخطاب والممارسة
6- وهيكل التنظيم السياسي وعلاقته بالكيان الحركي وتكوين الفرد الناشط مع تأثير السياسة في بقية أنشطة الحركة.[4]
7- تتسم بالاستمرارية والتطور معا، أي عدم اندثار فكر كل حركة، بحيث يمكن أن يتجدد بظهور قيادات جديدة.
8- يتميز معظمها ببناء تنظيمي قوي، وذلك راجع لوحدة المرجعية – الدين الإسلامي- مما يعني وحدة الهدف، أي الدعوة إلى نظام إسلامي وإقامة دولة إسلامية ، ولكنها تختلف في الوسائل والأساليب لتحقيق ذلك الهدف.[5]

كما يعطي الدكتور يوسف القرضاوي سمات أخرى للحركة الإسلامية:

---

[1] . نصر محمد عارف، "إشكالية الطرح السياسي للإسلام،" دراسات إسلامية، ع.1(أوت 2006)، ص ص. 33- 44.
[2] . هشام جعفر وأحمد عبد الله ، مرجع سابق، ص ص. 248- 250.
[3]. محمد أحمد خلف الله، الصحوة الإسلامية في مصر(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.62.
[4] . العربي صديقي، مرجع سابق ، ص.119.
[5] . عبد الوهاب الأفندي، مرجع سابق ، ص.10.

- الحركة عمل شعبي محتسب وهو يقوم على الانبعاث الذاتي والاقتناع الشخصي إيمان واحتسابا وابتغاء ما عند الله لا ما عند الناس، وحرصا على مصالح الأمة، تقوم هذه الحركة بالإسهام في إحياء الفرائض المعطلة من الحكم بشريعة الله، وتوحيد الأمة الإسلامية على كلمة الله، وموالاة أولياء الله، وتحرير الأراضي الإسلامية، وإعادة الخلافة الإسلامية الواجبة شرعا إلى القيادة من جديد، وتجديد فريضة الدعوة إلى الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله.[1]
- قصور العمل الرسمي: هذا العمل الشعبي المحتسب هو الذي ينشئ الحركة الإسلامية، أما العمل الحكومي الرسمي وشبه الرسمي فقد يسهم في خدمة الإسلام وأهله بنصيب يقل أو يكثر، ولكنه دائما يبقى عملا قاصرا نظرا:

- أنه يدور في فلك السياسة المحلية والدولية ، فالأولى محكومة بالتبعية والثانية محكومة بالقوة والمصلحة.
- العمل الحكومي الرسمي وشبه الرسمي للدولة تنقصه النية لأنه يراد به كسب سياسي خالص.
- لا يقوم غالبا على أناس يفرزهم العمل ويصهرهم الجهاد، ويبرزهم الميدان، بل على التعيين من رجال ترضى عنهم الدولة، ويحرصون على إرضائها رغبا أو رهبا.
- العمل الرسمي متهم من الجماهير والشعوب ومعزول عن مشاعرها، وتأييدها حتى العلماء يفقدون الثقة ، فيسمون عملاء السلطة أو عملاء الشرطة

- الحركة عمل جماعي منظم: لأن الدين يدعو إلى الجماعة القائمة على القيادة المسؤولة وقاعدة مترابطة ومفاهيم واضحة، تحد العلاقة بين القيادة والقاعدة على أساس من الشورى الواجبة الملزمة والطاعة المبصرة اللازمة.[2]

المحور الثاني

استراتيجيات ومواقف قطاعات الظاهرة الإسلامية من التعددية السياسية

يأتي هذا الجزء الثاني ليكشف مدى تعقد الظاهرة الإسلامية وتنوعها وتباينها من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر، وان الخطاب الديني ليس خطابا واحدا بل متعدد الرؤية وهنا يصبح التحليل مختلفا، ومن ثم تختلف النتائج، إن التاريخ والواقع يقول لنا استحالة أن نضع في نفس المستوى والسياق ثورات الشيعة في العهدين الأموي والعباسي مع ثورة الخميني في إيران عام 1917، ولا هذه الثورات مع الحركات السنية المعاصرة، ولا نقرن بعض هذه الحركات ذات التوجه الراديكالي بالخوارج قديما، ولا أن نضع تماما شخصيات من التاريخ القريب والمعاصر في سلة واحدة فحسن البنا ليس هو حسن ترابي، وعمر عبدالرحمن ليس هو سيد قطب، وراشد الغنوشي ليس هو عباسي مدني أو علي بلحاج، ولا يصح أن نزيل الفروق في القيمة التاريخية وحجم التأثير بين جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الجهاد، أو

[1] . يوسف القرضاوي، مرجع سابق ، ص.09.

[2] . يوسف القرضاوي ، مرجع سابق ، ص.11.

الحركات الصوفية الطرقية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بل أيضا يمكن القول أن الحركة الواحدة لها أجيال تتباين في قوة الشخصية والمحتوى الفكري[1] .

تعتبر التعددية السياسية التي يجري العمل بها في واقعنا المعاصر والتي من أهم مظاهرها الأحزاب السياسية باعتبارها تكتلات سياسية تعمل بالوسائل الديمقراطية للوصول إلى الحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين من المسائل الحادثة التي لا عهد للأمة بها من قبل وقد تفاوتت اجتهادات المعاصرين في هذه القضية كما هو الشأن في المسائل الحادثة، فهل تتسع المذهبية الإسلامية للتعددية على صعيد العمل السياسي في واقعنا المعاصر؟

أولا: اتجاه القائلين بالمنع من التعددية السياسية بإطلاق

يرى هذا الاتجاه أن نظام تعدد الأحزاب لا سبيل إليه في المجتمع الإسلامي، ولا تتسع له قواعد المذهبية الإسلامية لما يخرقه من الأصول والقواعد الشرعية، ولما يفضي إليه من الحالات الوخيمة والعواقب المنكرة، وأنه يجب أن تسد الذرائع إليه بكل سبيل واستندوا إلى:[2]

1- أدلة من النصوص الشرعية، كذم الأحزاب والفرقة وان الأصل هو حزب الله الداعي للإجماع، ففي القرآن الكريم الكثير من النصوص التي تنهى عن التفرقة والتنازع المفضي إلى الفشل وذهاب الريح ، وأمر الاعتصام بحبل الله عز وجل.

2- أن معقد الولاء والبراء هو الإسلام لا غير .

3- النهي الشرعي عن التنافس في طلب الإمارة وتتوعد بفعل ذلك بالخذلان وسوء العاقبة، وان المسئولية والتكليف بحقوق الرعية أمانة وهي تكليف وليست تشريف.

4- الأدلة التي تنهي عن تزكية النفس والطعن في الآخرين ومعلوم أن من قواعد التنافس الحزبي هذه الحملات الانتخابية التي يقوم بها المرشحون المتنافسون ويزكون أنفسهم ويدعون الناس فيها لانتخابهم ويقدحون في الآخرين، وهذا الطعن في الآخرين، إن كان بحق فهو غيبة وإن كان بباطل فهو بهتان !! وتحريم الأمرين مما علم بالضرورة من الدين.

5- الأدلة التي توجب الطاعة للأئمة في غير معصية، وتنهى عن تنازعهم وتحرم الخروج عليهم.

6- أن التحزب إما أن يكون على أصول كلية بدعية تخالف الأصول الثابتة وإما أن يكون تحزبا على اجتهادات فرعية، وخلافات فقهية، وإما أن يكون تحزبا على أمور تتعلق بالحكمة والتدبير مما تركته الشريعة عفوا للأمة.

---

[1]. عبد العاطي محمد أحمد: الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط. 1، 1995)، ص. 15.

[2]. صلاح الصاوي، التعددية السياسية في الإسلام(القاهرة : دار الإعلام الدولي، ط.1، 1921) ص ص .42-48.

7- إن التعددية تعني تبادل السلطة بين الأطراف المتنافسة أو القابلية لذلك على أقل تقدير، وهو ضد المعهود في فقه الإمامة العظمة حيث تقتضي بيعة الإمام إذا عقدت له أن يبقى في منصبه ما لم يتغير حاله بنقص في بدنه أو جرح في عدالته أو ردة عن الإسلام بالكلية.

8- انعدام السوابق التاريخية وان الأخذ بهذه النظم هو من باب استيراد الصنائع والبضائع والثقافات من غير بيئتها.

9- خطأ القياس على تعدد الأحزاب العلمانية.

10- فشل التجارب الحزبية المعاصرة في أغلب البلاد الإسلامية .

يستطيع الفكر الإسلامي الواسع والمتعدد أن يجيب على كل هذه الأدلة لأن القضية في النهاية هي في فهم الدليل الشرعي والوقائع التاريخية ونكتفي أن يكون الرد على هذا في الاتجاهات التي ترى عكس هذا الاتجاه.

والخلاصة أن أدلة هذا الاتجاه لا تخلو جميعا من مقال، وبوسع المشروع الحضاري الإسلامي أن يقدم نموذجا لممارسة حزبية يتلاقى كثير من المثالب التي وجهت لظاهرة تعدد الأحزاب، لأن النموذج الغربي الذي ارتبطت بها وبتطبيقه في بلاد المسلمين ليس بملزم بطبيعة الحال، ويبقى الأمر بعد ذلك رهنا بما يسفر عنه تطبيقه في واقع إسلامي من آثار ويومها نستطيع تقويم هذه الظاهرة تقويما صحيحا في ضوء الموازنة بين المصالح المستجلبة والمفاسد المستدفعة حيث تكون العبرة لما غلب، أما على المستوى النظري الأكاديمي فيستطيع الباحث في هذا المجال أن يطور ويحدد وأن يرسم صورة تقترب من مثال يحقق بها أغلب مزايا النظام ويتجنب بها عيوبه، ولكن العبرة الحقيقية بمدى قابلية هذا المثال للتطبيق ومدى اقتراب النموذج العملي المعاش من المثال النظري القابع في الخيال[1].

ويمكن اعتبار هذا الاتجاه في خانة الخطابات الاستبعادية المتشددة كموقف سيد قطب وقد ولد هذا الموقف نتاج الاستبدادية النظام الناصري واعتبر سيد قطب أن الناس مشاركين في الجرائم التي يرتكبها النظام في السجن نظرا لضرورة الاستبعاد كمنهج في العمل السياسي، ويستثنى قطب كل الأنظمة الحزبية سواء قامت على تعدد الأحزاب أم الحزب الواحد من أي مشروعية سياسية ويستند لها بضرورة وجود الطليعة الدينية التي تعمل على تخليص المجتمع من الجاهلية، فقطب يربط حرية التعبير السياسي وغيره بحدود الفهم الأيديولوجي للإسلام[2].

كذلك رؤية عمر عبد الرحمن قائد الجماعة الإسلامية الجهادية وبجزئ عبد الرحمن الحركة الإسلامية إلى صنفين، الأول يتزعمه حركة الإخوان المسلمين التي تتبنى التعددية والديمقراطية، أما التيار الثاني والذي تتزعمه الجماعة الإسلامية فيرفض الديمقراطية وأن الحل يفرض بالقوة في مسائل الهوية والأخلاق والقيم والأنظمة والحكم، كما فعل سيد قطب يتهم عبد الرحمن أي نظام يتبنى المبادئ الغربية بالكفر والجاهلية ويحلل إسقاطه بالقوة [3].

---

[1] . صلاح الصاوي ،مرجع سابق ،ص. 71.

[2]. سيد قطب، معالم في الطريق في احمد الموصلي موسوعة الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص ص.109، 110.

[3]. أحمد موصللي، مرجع سابق، ص.114

ويرى أنه مهما تكن النسبة العددية للإسلاميين في مجالس البرلمانية فإنهم لن يحققوا شيء، ولك أن تسأل ماذا حقق هؤلاء الإسلاميون بنسبهم العالية لدينهم فضلا عن دنياهم؟ ولن ينجح الإسلاميون بتحصيل شيء في هذه التجربة، وإذا كانوا يعتقدون أنهم سوف يحققون الإسلام بهذه الطريقة وحصل لهم ذلك فهو خير، لكن أود أن أنبه إلى أنه ما أخذ بسهولة ينزع بسهولة، إذا فالشيخ عمر عبد الرحمن يرى أن الأخذ بالانتخاب ينزع بالانتخاب وبالتالي فلا جدوى للإسلاميين للوصول إلى السلطة مادام أنها ستنزع منهم، والحل هو بقول الحق والنهى عن المنكر والجهاد في سبيل الله فإن أحدا لا يستطيع نزع الحكم عنهم أبدا.[1]

موقف عبد الله حلاق، يقر هو الآخر بعدم جواز المشاركة السياسية مع الأنظمة الحاكمة التي تعتمد على الديمقراطية في حياتها التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ليست شرعية في ميزان الإسلام لأنها لا تحتكم إلى شريعة الله عز وجل وتحتكم إلى شرع البشر. إن المبدأ الذي ينطلق منه الرافضون للديمقراطية كنظام للحكم يقوم على الحرية والمشاركة السياسية والتعددية وغيرها من الآليات فحسب بل ينظر للديمقراطية كاديولوجية غربية تتنافى مع الإسلام[2]. عموما تؤمن هذه الجماعات بالدولة الدينية وليس المدنية، ولا تقر للأمة كمصدر للسلطات وجوهر التعددية حيث لا تقبلها إلا في إطار مرجعية واحدة وهي المرجعية الإسلامية وأكدت دراسة هالة مصطفى أن التعارض بين هذه الحركات والفكر السياسي لمنظري الظاهرة الإسلامية والديمقراطية هو تعارض مبدئي، ولا يمكن حله [3].

ويعتمد أسلوب الأسلمة الثورية الفوقية ويرى أنه لا بد للحركات الإسلامية من الانقضاض على أجهزة الدولة التي تؤسلم المجتمع بالعنف، عنف الدولة المنظم على حد تعبير MAX WEBER "ماكس ويبر".

ثانياً: اتجاه القائلين بإباحة التعددية السياسية في إطار الأصول الشرعية

يغلب على هذا الاتجاه الباحثين المعاصرين، وربما كان لواقع الاستبداد الذي تعيشه بلاد المسلمين وقيمة الحرية التي تزهو بها المجتمعات الغربية دوره في بلورة هذا الاتجاه، إنها الهزيمة النفسية أمام معطيات الحضارة الغربية، ويرى أصحاب الدعوة للأخذ من الغرب إنه التجديد في الوسائل والأساليب لاستيعاب متغيرات العصر ولا علاقة لها بهزيمة أو انتصار، وأيا كان فقد أصبح هذا الاتجاه حقيقة واقعة، وتكاد أغلب الكتابات حول النظام السياسي الإسلامي تنحوا هذا المنحى— التوفيقية – وتلتمس التخريجات الشرعية التي تدخله في منظومة المفاهيم السياسية الإسلامية.

فجواز التعددية داخل الإطار الإسلامي هو من مسائل السياسة الشرعية التي تعتمد الموازنة بين المصالح والمفاسد ولا يشترط لمشروعيتها أن تكون على مثال سابق، وأن الأصل في العادات والمعاملات الإباحة حتى يأتي ما يدل على التحريم، وقاعدة الذرائع مالا يتم

[1] . عبد الله خلاق، الصحوة الإسلامية مناهج مدارس حركات(بيروت، دار سبيل الرشاد، ط.1، 1999)، ص ص 340،341.

[2] . عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،2004،2005)، ص. 11.

[3]. حسنين توفيق إبراهيم: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر(القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006)، ص. 180 .

به الواجب فهو واجب فالتعددية أمثل طريق لتحقيق الشورى والرقابة على السلطة وصيانة الحقوق والحريات العامة، كما أنها الطريق إلى الاستقرار السياسي ومنع حركات التمرد والخروج المسلح بالإضافة إلى بشاعة البديل وهو الاستبداد بالسلطة ما ترتب على ذلك عبر التاريخ من الإغراء بالقهر والتسلط وما ترتب على ذلك كله أن كافة الأدلة التي ساقها المعارضون موضع نظر، وأن جملة المفاسد يمكن تجنبها بالكلية، ومنها ما يمكن تقليله بحيث يبدو موجودا إذا ما قورن بما في التعددية من المصالح الراجحة، كما أن التعددية لا تعني بالضرورة التنافس على موقع الإمامة، بل قد يكفي فيها التنافس على موقع الوزارة[1]. تفرض الوقائع على الباحث أن يعود إلى مرحلة التأسيس لما نراه اليوم من انتشار للأحزاب الدينية وتعددها ونعني بها ما اصطلح على تسميته بالحركة الإسلامية الدينية التي بدأت في الربع الأخير للقرن التاسع عشر[2].

يقف جمال الدين الأفغاني على رأس الداعيين لقيام حكومة إسلامية واحدة تأتم بالإسلام وتعاليمه وتدعيم الهوية الإسلامية التي هي أساس قيامها، ولما كان ليس في الإمكان خضوعها لأمير واحد اكتفى بالدعوة إلى أن ترتبط أجزاؤها بروابط محكمة ويكون لها مقصد واحد وتحكم الأقطار كلها حكومات إمامها القرآن وأساسها العدل والشورى واختيار الناس لتولى الأمور[3]. لقد أخذت المسألة السياسية مكانا مركزيا داخل فكر الإصلاحيين وانطلقوا من الدين إلى السياسة باعتباره إدارة الاجتماع الإنساني بكل مستوياته، وشارك المصلحون الأوائل في تشكيل أحزاب. وتمتد هذه الفترة من القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى وذلك جنبا إلى جنب مع الليبراليين، فقد شارك محمد عبده في كتابة برنامج حزب الأمة بقيادة أحمد عرابي وشارك الشيخ رشيد رضا في حزب الاتحاد السوري لقد كانت حركة الإصلاح الديني منفتحة على المفاهيم السياسية الغربية كالديمقراطية والبرلمانية والتعددية والحزبية، بل أكثر سلفية– رشيد رضا– قد طالب علنا بالأخذ عن الغرب، خاصة التنظيمات السياسية والجمعيات والأحزاب كضرورة للنهضة والتقدم واعتبرها العلة الأولى لارتقاء الأمم[4].

والخلاصة أن المصلحين كالأفغاني ومحمد عبده وخير الدين التونسي ورشيد رضا والكواكبي قد مالوا إلى الأخذ بأسس النظام السياسي الغربي لكنهم نسبوها إلى الإسلام ووجودها ضمنا أو صراحة في مصادر التشريع الإسلامي، القرآن والسنة القياس والإجماع وصحيح أنهم قاموا بتماثل للمفاهيم مع ما يمكن أن يقابلها في الفكر الإسلامي.

كانت البدايات الأولى للحركة الإصلاحية تحمل ديناميت تطويرية وحركية هائلة وهي براغماتية، ومن الصعب الآن التنبؤ بنتائج حركة ثقافية وسياسية كهذه لو أنها استمرت على مسارها الأول دون تدخل القوى الخارجية في بلاد العرب والإسلام وقطع الطريق على تناميها بشكل حر ومستقل.

---

[1]. صلاح الصاوي، مرجع سابق، ص ص .154، 155.

[2] . أرسلان شرف الدين، مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية(بيروت دار الفارابي، ط.1، 2006) ص. 214 .

[3] . محمد صفي الدين خربوش، الفكر السياسي العربي(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009)، ص ص 30،31 .

[4]. رسلان شرف الدين، مرجع سابق، ص ص. 214، 217.

يبرز لنا في هذا الاتجاه الثاني أحمد شاكر واتجاه مدرسة الإخوان المسلمين وعلى رأسهم الشيخ حسن البنا ويوسف القرضاوي الذين قالوا أن التعددية مصلحة مقصدية للشرع الحكيم، وأن الديمقراطية والمشاركة مباحة شرط أن يكون صريحا بأنه يسعى إلى هذا الطريق للوصول إلى السلطة وتحويل الدولة إلى دولة إسلامية والديمقراطية لديهم تعتبر آلية سياسية للحكم الصالح واكتفوا بجانبها السياسي دون بقية القيم[1]. كما يذهب في هذا الاتجاه راشد الغنوشي وحسن الترابي ومحمد سليم العوا ومحمد الهاشمي الحامدي ومالك بن نبي وعباسي مدني.

وبناء على ما تقدم يصبح اختيار التعددية بعد تهذيبها وإعادة صياغتها بما يلائم مقاصد الشريعة هو النموذج المقترح للعمل السياسي في دولة الإسلام المنشودة أو على الأقل أحد النماذج المطروحة للتطبيق. ويتميز أسلوب عمل هذا التيار بالأسلمة من القاعدة يعكس دائما منهجا في العمل السياسي، كما يهدف على المدى البعيد إلى امتصاص كل المعارضات التي تواجه التيار الإسلامي، ومن ثمة أسلمة المجتمع ككل وشعارهم أقم دولة الإسلام في صدرك تجدها على أرضك وهو تيار إصلاحي ذا فكر تنويري[2].

ثالثاً: اتجاه القائلين بإباحة التعددية السياسية بإطلاق

لا يقف هذا الاتجاه عند حدود التعددية الملتزمة بسيادة الشريعة، بل يرون أن المذهبية الإسلامية تستوعب إطلاق التعددية إلى أبعد مدى حتى تشمل الأحزاب الشيوعية الإلحادية والعلمانية ونحوه ومن حججهم في ذلك أن المذهبية الإسلامية التي استوعبت في داخلها المجوس وهم عبدة النار والأصنام، كما استوعبت اليهود والنصارى، لهي من المرونة بحيث تستوعب داخل إطارها الشيوعيين والعلمانيين، في الصحيفة التي عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل المدينة من المسلمين واليهود ومن دخل في عهدهم عبرة ومنهاج، وسابقة لها دلالاتها الحضارية التي تشهد بمدى مرونة الإطار السياسي في الدولة الإسلامية [3].

ويتكون هذا الاتجاه الثالث من مفكري ما يسمى أحيانا باليسار الإسلامي الثالث، ويعتبر حسن حنفي أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة أحد أبرز ممثليه وهو تيار صغير لا يتمتع بقاعدة سياسية واسعة، إلا أنهم يلتقون مع التيار الثاني في عدد من المواقف والأطروحات خاصة في الدعوة إلى التجديد وإلى فتح باب الاجتهاد وفي نقد الفكر السلفي عموما، ويدعو حنفي إلى نقد الذات ومحاسبة النفس[4]

ويرى حنفي أن التحدي الإسلامي للفكر الإسلامي في العصر الحالي هو"كيف يمكن تحقيق أهداف الفريق العلماني؟ ما تصبو إليه مجتمعاتنا من حرية وتقدم، وفي نفس الوقت كيف نستطيع أن نحقق مطالب الفريق الثاني، وهو تطبيق الشريعة الإسلامية ؟ "

---

[1]. عبد الله جاب الله، شرعية العمل السياسي (الجزائر: دار المعرفة ، 2002) ص. 159.

[2] . رياض الصيداوي: الإسلام السياسي العربي في ظل التحولات، على الرابط:
www.azzaman.com/azzaman/articles/2002/01/23/a88514.htm

[3]. صلاح الصاوي، مرجع سابق، ص ص. 100، 101 .

[4] . جورج جقمان: الديمقراطية في نهاية القرن العشرين: نحو خارطة فكرية في برهان غليون(دراسات نقدية بيروت: مركز الدراسات الموحدة العربية، ط.1، 1994)، ص. 39.

ويرى أن هذا أمر ميسور فالشريعة الإسلامية شريعة وضعية، تقوم على تحقيق مصالح عامة وهي مقاصد الشريعة كما حددها الأصوليون وضع الشريعة ابتداء، فالضروريات والاحتياجات، والتحسينات والضروريات خمس: المحافظة على الدين، والنفس والعقل والعرض والمال وهي مقومات الحياة ... وهذه الضروريات الخمس يدافع عنه العلمانيون، إلا أنهم يأخذونها من الحضارة الغربية، وليس من الشريعة الإسلامية، ومن الآخر ليس من الأنا، تقليد وليس إبداعا [1].

ومن أبرز المنادين بالتعددية على هذا النحو من الحركات الإسلامية في واقعنا المعاصر حركة الاتجاه الإسلامي في تونس، ويقول في هذا رئيس الحركة" لا نعارض البتة أن يقوم في البلاد أي اتجاه من الاتجاهات، ولا نعارض البتة قيام أي حركة سياسية وان اختلفت معنا اختلافا أساسيا جذريا، بما في ذلك الحزب الشيوعي، فنحن حين نقدم أطروحاتنا نقدمها ونحن نؤمن بأن الشعب هو الذي رفعنا إلى السلطة ليس إلا ولذلك ليس لنا الحق أن نمنع أي طرف من أن يقدم برنامجه، وهذا الموقف هو منطق مبدئي إسلامي، أصولي شرعي، فنحن لا نعتبر المنع من حقنا بل هو من حق الشعب."[2]

كما أن الكثير من الدعاة والكتاب استخدموا كلمة ديمقراطية ولم يجدوا بأسا من استعمالها وكتب عباس محمود العقاد كتبا سماه الديمقراطية الإسلامية وبالغ خالد محمد خالد حين اعتبر الديمقراطية هي الإسلام ذاته[3]. ورغم أن جمهور المفكرين الإسلاميين على رفض هذا التوجه واعتباره تبعية وانحطاط لمشاعر هؤلاء أمام الحضارة الغربية وسواء أكان الباعث على هذا الاتجاه هو الدفاع على الإسلام في مواجهة من يتهمونه بالأحادية، واستمالة العناصر العلمانية وتألفها في هذه المرحلة حتى تكف بأسها عن المشروع الإسلامي أو كان الباعث إليه هو الرغبة في المحاكاة مع التباس في بعض المفاهيم الأمر الذي أدى إلى اختلاط الأوراق وغياب بعض الحقائق الإسلامية الأساسية وحسب رأي مفكري الوسطية في التيار الثاني ترى أن المذهبية الإسلامية لا تتسع للبوذي أو الهندوسي أو الملحد بشريعة بوذا أو برهم أو ماركس لتكون هي الحكم الأعلى في بلاد المسلمين.

إن التعددية المطلقة لا وجود لها في الواقع لا في الدولة الإسلامية ولا في الدول الغربية، لأنه ما من دولة من الدول إلا وتقيد الحريات السياسية وغيرها بما يسمى بالنظام والآداب وقد تضيق دائرة هذه القيود وقد تتسع وقد تتفاوت من دولة إلى أخرى. يقول الدكتور عبد اللطيف عامر عميد كلية الشريعة العالمية بإسلام آباد في معرض إجابته على استفتاء وجه إليه حول التعددية السياسية في الدول الإسلامية" إن التعددية السياسية المطلقة غير معمول بها فعلا لا أقول في الشريعة الإسلامية وحدها، ولكن في كل النظم العالمية، وإن بدا في هذه ظاهر غير ذلك".

[1]. حسن حنفي ومحمد عابدي الجابري، حوار المشرق والمغرب(القاهرة : مكتبة مديولي، 1990)، ص. 44.

[2] . المكان نفسه.

[3] . عبد الله جاب الله، مرجع سابق، ص ص.179، 180

خاتمة:

تطرقت هذه المقالة في جزئها الأول إلى التأصيل النظري للظاهرة الإسلامية وذلك بتحديد أهم الاتجاهات النظرية حول الظاهرة الإسلامية ومعها أمكننا من ضبط مفاهيم الظاهرة الإسلامية وبالتحديد الحركة الإسلامية، كما حددت أهم التوجهات الفكرية الواقعية للحركة الإسلامية وتحديد مواقفها من مسألة التعددية السياسية وهي على ثلاث اتجاهات ومواقف كبرى تختلف في الانطلاقات والتبريرات ولا تصل إلى أرضية مشتركة رغم أنهم جميعا جزء من الظاهرة الإسلامية.

عند تصنيف أهم توجهات الظاهرة الإسلامية وفق سلسلة من المعايير والخصائص سنجد في هذا المقام ثلاث فئات؛ الفئة الأولى التي تصنفها على قاعدة ذهبية فتحدث على تيارات إسلامية سنية وتيارات إسلامية شيعية على اعتبار أن هذين الاتجاهين هما الأكثر انتشارا وفاعلية على خريطة التيارات السياسية حتى وقتنا المعاصر مع الاعتراف بوجود تيارات كثيرة ومتنوعة داخل كل اتجاه، والفئة الثانية تقوم على تصنيف الظاهرة الإسلامية من خلال ارتباطاتها الفعلية والتأويلية والتفسيرية بالعمل والنشاط السياسي، وهو أمر يتعلق في هذا المقام بطبيعة النظر إلى السياسة، والفئة الثالثة في هذه الفئات المختلفة التي تتعين في توجهات عدة، فتجمع بين عالم المفاهيم من جهة وعالم القضايا التي تتعلق بالنشاط السياسي من جهة أخرى، الأمر هنا يتعلق بتوجهات عدة داخل الظاهرة الإسلامية في علاقتها بالديمقراطية ما بين تبني ومابين رفض ومابين مواقف أخرى قد تقف موقفا انتقائيا أو اصطفائيا، وبعض هذه التوجهات قد يتخذ موقفا توفيقيا.